

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، د. مصطفى العساف ، جميل المحادين ، محمد الرجوب

بـ تاريخ ٢٠١١/٣/٦ تقدم المستدعي محمود عبد الهادي  
عبد الرحمن الشوبكي / وكيله المحامي عاهد شومان بهذا الطلب إلى رئيس محكمة  
التمييز لتعيين وتحديد مرجع مختص وذلك استناداً للوقائع التالية :-

١. أصدرت محكمة صلح حقوق جنوب عمان في القضية ذات الرقم ٢٠١٠/١٨٥٨  
قراراً يقضي بإلزام المدعى عليه أن يدفع للمستدعي مبلغاً وقدره ( ١٨٨٧,٥٠٠ )  
ديناراً .

٢. لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار فقام باستئنافه لدى محكمة استئناف عمان وتم  
تسجيله لديها بالرقم ٢٠١٠/٢٤٢٨٥ وبدورها قامت محكمة استئناف عمان بإصدار  
قرار بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٧ يقضي بإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف جنوب عمان  
بصفتها الاستئنافية وأنها المختصة لنظر هذه القضية .

٣. أُحيلت هذه القضية إلى محكمة بداية جنوب عمان بصفتها الاستئنافية  
وسجلت بالرقم ٢٠١١/٢٦ والتي بدورها أصدرت قراراً بتاريخ ٢٠١١/١/٩  
يقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى كونها تزيد عن ألف دينار  
أردني .

٤. مما سبق أعلاه فإنه يكون قد نشأ تنازع سلبي بين محكمة استئناف عمان ومحكمة

بداية جنوب عمان بصفتها الاستثنائية ، حيث امتنعت كل محكمة عن الفصل في الدعوى .

٥. محكمة التمييز هي المختصة في تعيين المرجع القضائي المختص لنظر هذه الدعوى .

## القرار

بمعد التدقيق والمداولية نجد أن المدعي محمود عبد الهادي عبد الرحمن الشوبكي أقام الدعوى رقم ٢٠٠٩/١٨٥٨ لدى محكمة صلح حقوق جنوب عمان بمواجهة المدعى عليه حسام رشاد محمد أبو الجود موضوعها مطالبة بأجر مثل مقدرة لغايات الرسم بمبلغ ( ٤٠٠ ) دينار .

### وتتلخص وقائع الدعوى :-

١. استأجر المدعى عليه من المدعي ( شقة سكنية أرضية ) تقع في العمارة الواقعة على قطعة الأرض رقم ( ٣٣٠ ) حوض ( ٤٧ ) طيحين الشرقي من أراضي عمان العائدة للمنذر لاستعماله سكناً عائلياً وذلك بموجب عقد الإيجار المنظم بين الطرفين حسب الأصول منذ تاريخ ٢٠٠٧/٩/١ ولمدة ثمانية شهور فقط من تاريخ الإجارة بحيث تنتهي مدة الإجارة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣٠ .

٢. أقام المدعي ضد المدعى عليه دعوى منع معارضة برقم ٢٠٠٨/٧٩٢ كانت نتيجتها إلزام المدعى عليه بمنع معارضة المدعي من الانتفاع بالعقار موضوع الدعوى وتم تنفيذ قرار منع المعارضة وإخلاء المدعى عليه من العقار المذكور وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٤ .

٣. استحق بذمة المدعى عليه للمدعي بدل أجر المثل من ٢٠٠٨/٥/١ ولغاية ٢٠٠٩/٨/٤ .

نظرت محكمة صلح حقوق جنوب عمان الدعوى وبتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٩ أصدرت

حكماً قضت فيه بإلزام المدعى عليه أن يدفع للمدعي مبلغ ( ٣٨٧,٥٠٠ ) ديناراً وإلزامه بالرسوم والمصاريف وعدم الحكم بأتعاب محاماة كون المدعي خسر الجزء الأكبر من دعواه .

تقدم المدعي بالطلب رقم ( ٢٠١٠/ط/٩٣ ) لتصحيح الخطأ المادي الوارد في الحكم المذكور وبتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٠ أصدر قاضي الصلح قراراً يقضي بتصحيح الخطأ المادي بقيمة المبلغ المحكوم به بحيث يصبح عن الفترة من ١/٥/٢٠٠٨ ولغاية ٤/٨/٢٠٠٩ والبالغة سنة وثلاثة أشهر وثلاثة أيام بحيث يكون المبلغ المحكوم به ألفاً وثمانمئة وسبعة وثمانين ديناراً و ( ٥٠٠ ) فلس وليس كما جاء في منطوق الحكم ( ٣٨٧,٥٠٠ ) ديناراً وإلزام المدعى عليه بالرسوم النسبية والمصاريف ومبلغ ( ٧٥ ) ديناراً أتعاب محاماة بعد إجراء التقاص .

لم يرتض المدعى عليه الحكم فطعن فيه استئنافاً وأصدرت محكمة استئناف عمان حكماً برقم ٢٤٢٨٥/٢٠١٠/٢٧ تاريخ ٢٧/٩/٢٠١٠ قررت فيه عدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية جنوب عمان بصفتها الاستئنافية حسب الاختصاص .

بعد إحالة الأوراق لمحكمة بداية جنوب عمان بصفتها الاستئنافية أصدرت حكماً برقم ٢٦/٢٠١١/٩ تاريخ ٩/١/٢٠١١ قررت فيه عدم اختصاصها .

ولصدور هذين القرارين نشأ عنهما تنازع سلبي في الاختصاص تقدم المدعي بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص .

وفي ذلك نجد أن المدعي قدر دعواه عند تقديمها بمبلغ ( ٤٠٠ ) دينار لغايات الرسم وطالب بأجر مثل الشقة عن الفترة الواقعة من ١/٥/٢٠٠٨ ولغاية ٤/٨/٢٠٠٩ وأثناء إجراءات الدعوى طلب اعتبار الأجرة الشهرية المنفق عليها في عقد الإيجار المنتهي هي أجر المثل الشهري بهذه الشقة واحتساب مطالبة المدعي على أساسها ، وأن محكمة الصلح احتسبت في قرارها المطعون فيه لدى محكمة الاستئناف احتسبت خطأ المدة المطالب بأجر المثل عنها ثلاثة أشهر وثلاثة أيام وتوصلت إلى أن أجر المثل مبلغ ( ٣٨٧,٥٠٠ ) ديناراً وأن المدعي تقدم بالطلب رقم ( ٢٠١٠/ط/٩٣ ) لتصحيح الخطأ المادي في المدة المطالب بأجر المثل عنها وقررت محكمة الصلح بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٠

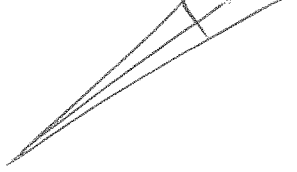
تصحيح الخطأ المادي وأصبحت المدة المطالب بأجر المثل عنها سنة وثلاثة أشهر وثلاثة أيام ويكون المبلغ الذي يستحقه المدعي بدل أجر المثل مبلغ ( ١٨٨٧,٥٠٠ ) ديناراً فتكون قيمة الدعوى قد قدرت بهذا المبلغ (( وعلى فرض ثبوته وصحة مطالبة المدعي ) .

وحيث أن المادة ( ١٠/٣/أ ) من قانون محاكم الصلح المعدل رقم ( ٣٠ ) لسنة ( ٢٠٠٨ ) يقضي بأن تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية التي لا تتجاوز قيمة المدعي به فيها ألف دينار ، وقد حددت قيمة المدعي به في الدعوى المعروضة بأكثر من ألف دينار حسب ما ورد في قرار التصحيح والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدعوى الأصلية فتكون والحالة هذه محكمة استئناف عمان هي المختصة بنظر الطعن الاستئنافي .

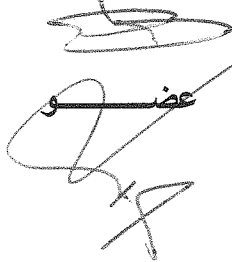
لهذا نقرر تعيين محكمة استئناف عمان مرجعاً مختصاً لنظر الطعن الاستئنافي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٦/٥/٢٠١١م

القاضي المترايس

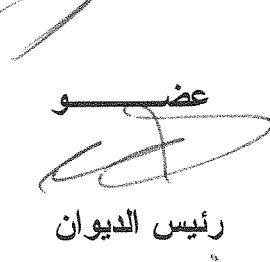


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقق/أخ

